اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

"التعامل مع مخاطر الاستقرار المالي: السياسات الكلية الاحترازية والتعميق المالي في التمويل الإسلامي"

6 نوفمبر 2014، سورابايا، اندونيسيا

البيان الختامي

1. نحن، المحافظون ورؤساء الوفود المشاركون في اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في سورابايا، اندونيسيا، يوم 6 نوفمبر 2014، نعرب عن امتناننا وتقديرنا العميق للبنك الإندونيسي ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) على تنظيم اجتماع المحافظين وورشة عمل فريق الخبراء التي سبقته، في إطار بند جدول أعمال التعاون للمالي للكومسيك.

2. وندرك بأن البنوك المركزية والسلطات النقدية يجب أن تكون مستعدة لأية تطورات مالية عالمية وصدمات محتملة، من حيث الدعم التنظيمي والبنية التحتية. ويعتبر تنفيذ سياسة كلية احترازية جيدة الأداء أمرا حيويا لضمان الاستقرار في بلد ما، وكذلك على الصعيد الإقليمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات السلبية للامتداد عبر الحدود. ومن الآن فصاعدا، فإن المزيد من التعاون والعمل المشترك لتخصيص الموارد من أجل تقديم المساعدة التقنية في تطوير بناء القدرات المشترك وبرامج تبادل الخبراء هو مهم جدا.

3. وندرك أن النهج الشامل الذي يشمل النظم المالية التقليدية والإسلامية هو بحاجة إلى اتخاذ مكان لضمان نمو صناعي على المدى الطويل من دون التسبب بالضرورة بفائض كبير من المخاطر. وينبغي أن يشمل تطوير الاقتصادات الوطنية والسياسات المالية تمويلا إسلاميا بطريقة منهجية. وعلى الرغم من بعض الاختلافات الفنية، يشارك التمويل الإسلامي نفس المخاوف تجاه القوة النظامية لتحمل أي شك يأتي من عوامل إما داخلية أو خارجية. وتحتاج الأدوات والبنية التحتية والسياسات المصممة بتقان إلى تطوير وضع المستوى الاحترازي للتمويل الإسلامي في نفس مستوى التمويل التقليدي.

4. وندرك بأن الصناعة المالية الإسلامية لا تزال في طريقها لتجهيز نفسها بمعايير أكثر شمولا والتي سيتم تنفيذها والاعتراف بها دوليا. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أن دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) كواضعي المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية هو محوري. وعلى الرغم من هذه الجهود وإدراكنا بأن المعايير التنظيمية للتمويل الإسلامي هي في الوقت الراهن ليست شاملة مثل

الاتجاه السائد، وأن التقيد التنظيمي لبعض المراجع الموجودة هو أمر لا مفر منه طالما أن الأطر لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

5. ونرى أنه في حدود الاستقرار المالي، يجب أن تكون الصناعة المالية الإسلامية ضمن نطاق تغطية السياسة الاحترازية الكلية. وفي هذا السياق، يحتاج التعاون الدولي لأن يكون بشكل مكثف من أجل التوصل إلى معايير دولية أكثر شمولا.

6. وندرك أهمية جمع ومقارنة ومعالجة ونشر البيانات المتعلقة بالمصرفية الإسلامية والتمويل، ونعبر عن دعمنا لمركز أنقرة لتنسيق الجهود المبذولة في هذا السياق، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الدولي، ومركز تنمية التمويل الإسلامي العالمي، والبنك الإسلامي للتنمية (IDB).

7. كما ندرك الحاجة إلى تحسين وتنشيط القطاع الاجتماعي الإسلامي، والذي يتوفر على إمكانات هائلة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وخاصة من خلال تعزيز إدراج أدوات مالية. وعلى الرغم من الإمكانيات، وفي سياق الشمول المالي، يتطلب الاستخدام الملائم للموارد من نظام الزكاة والأوقاف جهودا حثيثة في مجال تطوير برنامج أكثر منهجية وتعاون دولي، بما في ذلك في مجال الصيرفة الإسلامية وتمويل التعليم.

8. ونؤكد من جديد أن مساهمة برامج التعاون وبناء القدرات الفنية هي ذات دور فعال في تعزيز قدرات مواردنا البشرية والمؤسسات لضمان وضع أفضل للسياسات والإشراف. وفي هذا السياق، نسلم بالحاجة إلى مشاركة أكثر فعالية في هذه البرامج، مثل برامج التوأمة بين مركز أنقرة والبنك المركزي في بناء القدرات، وبرامج التعاون المالي للكومسيك، وبرامج مجلس الخدمات المالية الإسلامية بهدف تسهيل تبادل ونقل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بين مؤسساتنا.

9. نرحب بعرض جمهورية سورينام لاستضافة اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي سيعقد في عام 2015.

6 نوفمبر 2014

سورابايا، اندونيسيا